

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

دواعي تغيير مكان المراجعة الضريبية من مدينة تيزنيت إلى مدينة انزكان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تفاجأ العديد من المواطنين والمزمين ببعض الضرائب في مدينة تيزنيت بتكليف مكتب من إدارة الضرائب بمدينة انزكان ليقوم بعملية المراجعة، بعدما كانت هذه العملية تتم على مستوى إدارة الضرائب بمدينة تيزنيت، وذلك تفعيلاً لمبدأ تقريب الإدارة للمواطنين وتسهيلاً لعملية التواصل الجبائي بين المزم والإدارة.

إلا أن هذا الإجراء الذي اتخذته إدارة الضرائب بتغيير مكان المراجعة من مدينة تيزنيت إلى مدينة انزكان يمس بالمبدأ السالف الذكر، بل ويمس بالمبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة في الولوج إلى المرافق العمومية والإنصاف في تغطية التراب الوطني والاستمرارية في أداء الخدمات، المنصوص عليه في الفصل 154 من الدستور، على اعتبار أن المواطنين المعنيين مجبرين على التنقل إلى مدينة أخرى للقيام بإجراءات المراجعة، وما يترتب عن ذلك من تكاليف إضافية وهدر للوقت. بناء عليه نسألكم السيد الوزير :

- هل الأمر يتعلق بتغيير مؤقت في مكان المراجعة، أم أنه تغيير نهائي ؟
- وما هي الإجراءات المواكبة والمصاحبة لهذا القرار من أجل ضمان استمرارية خدمات هذا المرفق بمدينة تيزنيت بانتظام ودون المساس بمبدأ الإنصاف في تغطية التراب الوطني ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

غازي عبد الله